النشاط التجاري في مدينة الجزائر خلال القرن 18م

Commercial activity in Algiers during the 18th century

زينب شبل*

كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة سوسة – تونس

Zineb.chebel39@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/04/25 تاريخ القبول للنشر:2023/05/11 تاريخ النشر: 2023/06/07

ملخص:

أدى النشاط التجاري في أواخر العهد العثماني إلى تنشيط عدة مجالات منها الصناعة والزراعة وأهمها التجارة التي كانت هي عنوان موضوع بحثنا، لذلك شهد النشاط التجاري نشاطا تجاريا مزدهرا نوعا ما، وهذا راجع إلى عدة عوامل تمثلت في تنوع التجارة إلى تجارة داخلية من خلال تعدد مراكز التواصل التجاري بين الريف والمدينة بالجزائر أواخر العهد العثماني فنجد منها الأسواق الأسبوعية والباعة المتجولة، بالإضافة إلى التجارة الخارجية والمتمثله في الطرق والمواصلات والمراكز التجارية والمبادلات والعلاقات بين الدول الأوروبية والأقطار الإسلامية والإفريقية التي سهامت في تغيير موازين التجارة والتي كان لها دور في نتشيط التجارة الداخلية، وارتبط ازدهارها بعوامل ساهمت في تطوير التبادل التجاري.

الكلمات المفتاحية: النشاط التجاري، التجارة الداخلية، الأسواق، التجارة الخارجية، العهد العثماني.

تصنيفات JEL: B15، B25.

Abstract:

Commercial activity in the late Ottoman era led to the revitalization of several fields, including industry and griculture, the most important of which was trade, which was the title of the subject of our research. Trade between the countryside and the city in Algeria at the end of the Ottoman era, so we find weekly markets and peddlers, in addition to foreign trade, which is represented in roads, transportation, commercial centers, exchanges, and relations between European countries and Islamic and African countries, which contributed to changing the balance of trade, which had a role in stimulating internal trade, and its prosperity was linked Factors that contributed to the development of trade exchange.

Keywords: Commercial activity; internal trade; markets; foreign trade; the Ottoman era.

Jel Classification Codes: B15 ،B25.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

شهدت مدينة الجزائر بعد ارتباطها بالدولة العثمانية عدة تحولات وتغيرات في شتى مجالات الحياة، وذلك حسب الأوضاع السائدة آنذاك سواء كان داخل المدينة وخارجها، فكانت هذه التغيرات تطرأ بتغير مراحل الحكم العثماني في المدينة وحسب تصرف السلطة الحاكمة في إدارة شؤون المدينة، حيث مرت بعدة مراحل كانت كل مرحلة تختلف عن الأخرى في إطار أوضاعها الداخلية وعلاقاتها التجارية.

وكان آخر عهد في المدينة هو عهد الدايات حيث كان من بين أطول المراحل في تاريخ الجزائر غير أن هذه المرحلة انتهت بسقوط الدولة تحت الاحتلال الفرنسي بسبب المشاكل والصعوبات التي عرفها هذا العهد خاصة القرن الثامن عشر ميلادي وباعتبار مدينة الجزائر دار السلطان وإحدى المدن المتوسطية الهامة بفعل موقعها الجغرافي، فقد حظيت بتحولات واضحة في مجال نشاط المجتمع في المجال التجاري وهو نشاط مكمل وموازي لنشاطه في المجالين الفلاحي والصناعي وهذا ما أثر على أنشطتها الفلاحية والصناعية والتجارية، لذا يعد موضوع النشاط التجاري في مدينة الجزائر في عهد الدايات (1671م -1830م) من المواضيع التاريخية الهامة لما كان لها من تأثير على الوضع العام للبلاد.

إذ تعتبر التجارة إحدى القنوات الرئيسية الدعائم لاقتصاد مدينة الجزائر من خلالها تنتقل الأموال والمعارف والتأثيرات المختلفة بين المجتمعات، وكانت التجارة في الجزائر تنقسم إلى نوعين، هما التجارة الداخلية والتي كانت تجلى ذلك في العدد الكبير من الدكاكين التجارية، والأسواق التي كانت منتشرة في المدن والأرياف تساعد على تطوير المنشآت القاعدية فيها مثل المحلات والطرقات والمواصلات، أما التجارة الخارجية فقد كانت مع المدن المجاورة ومع دول المغرب العربي ودول المشرق العربي، ومع الدول الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا.

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع النشاط التجاري في مدينة الجزائر خلال عهد الدايات (1671 (1830م ؟ وما هي انعكاساته ؟.

وهذا التساؤل الكلي لا مناصى من تفكيكه إلى عدة تساؤلات منها:

- كيف أثر التجارة الداخلية على النشاط التجاري في مدينة الجزائر خلال عهد الدايات ؟.
- أين تتركز الأسواق في ومدينة الجزائر؟ وما هي أشكالها وآلياتها؟.
- *وما هي أهم العملات التجارية التي كانت سائدة في مدينة الجزائر خلال عهد الدايات؟.
- كيف أثر التجارة الخارجية على النشاط التجاري في مدينة الجزائر خلال عهد الدايات؟.

وقمنا بتقسيم عملنا هذا إلى مقدمة وثلاثة محاور أساسية تم سردتها ترتيبا حسب الاشكاليات الفرعية للموضوع وخاتمة معتمدين على العديد من المصادر والمراجع البيبلوغرافية والتي لها صلة بموضوع بحثنا في النقاط المبينة أدناه.

2. التجارة الداخلية في مدينة الجزائر:

لقد أدى التنوع الإنتاج الزراعي والحيواني الى ازدهار النشاط التجاري، فأصبحت المدن الجزائرية مراكز تجارية مهمة، يؤمها الأهالي من مختلف الجهات لشراء حاجاتهم الضرورية، وبيع إنتاجهم الزراعي والصناعي، وهذا ما خلق نوعا من الترابط بين المدن والأرياف، فتميزت مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني وبالأخص خلال فترة الدايات (1671م-1830م) بكونها مركزا تجاريا هاما وسوق رئيسية للبلاد الجزائرية (De paradis,1837, p130) وخاصة الجهات الوسطى لدار السلطان، وقيادة سيباو، وبايلك التيطري، وبايلك الشرق، وبايلك الغرب، فقد كانت تتجه القوافل العديدة المحملة بفائض إنتاج من المواد الغذائية وغيرها من مزارع المناطق المجاورة لها، مثل الفحوص، وسهل متيجة، وشرشال، والبليدة وغيرها حتى من المناطق الجبلية

والجنوبية لهذه المقاطعات إلى أسواق مدينة الجزائر وكان يحمل إليها من فحصها وأوطان دار السلطان القريبة منها ما يستهلكها سكانها يوميا من"الخضر، والفواكه، والزبدة، والسمن، والعسل، والحبوب ...وغيرها" (الشويهد، 2012، ص 29) وعادة ما يحفظ جزء من هذا الإنتاج في مخازن البايلك لوقت الحاجة بينما يعرض أغلبه في الأسواق العديدة المنتشرة بمدينة الجزائر.

2. 1. أسواق مدينة الجزائر:

كانت بمدينة الجزائر شوارع خاصة بالدكاكين والحوانيت لبيع المواد الغذائية (De paradis,1837, pp 129-130)، كما كان لأهل الحرف أسواق خاصة، وقد كانت هذه الأسواق ترتكز في مدينة الجزائر على شارعين رئيسين أحدهما يمتد من باب عزون إلى باب الوادي والآخر من وسط المدينة وينحدر نحوى المرسى وقد شمل الشارع الأول الأسواق التالية "سوق الكتان، وسوق الزيت، وسوق الشمع، وسوق الفكاهين، ووسوق الخشبية، وسوق الصباغين، وسوق الحديد، وسوق اللوح، وسوق الخضارين، وسوق لبيع الأسرى"، وقد شمل الشارع الثاني أسواق هامة تمثلت في"سوق السمن، وسوق القيصارية، وسوق العطارين...الخ"، وقد وصف حسن الوزان أسواق مدينة الجزائر قائلا:(... فيها دور جميلة وأسواق منسقة كما يجب لكل حرفة مكانها الخاص...)، وإضافة إلى هذه الأسواق نجد ما يلي(غطاس، 2000-2001، ص 205):

- **سوق الدخان:** كان ينطلق هذا السوق من شارع اللوح الذي يمتد من باب عزون إلى سوق الشباغلية عن طريق سوق الدلالة ولا نعرف سبب تسميته بسوق الدخان، ربما لأنه يجاور الأفران أو).أنه يتوسط الدباغين الذين يوضبون الجلود فيخرج منها الدخان).
- **سوق الحرايرية:** كان صنع الحرير له شهرة بالبلدة وكان معمله من المعامل الرئيسية للتصنيع في البلاد، حيث كان يستورد الحرير الخام (حرير الدودة)، الذي كان يهتم بتربيته في مدينة الجزائر من قبل المهاجرين الأندلسيين، فعلاوة على حرير الجزائر كانت البلاد تستورد الكثير منه من بيروت، أزمير، وتصدر الفائض على حاجية الإيالة وإلى المغرب وتونس وليبيا.

وتذكر الوثائق أن المؤرخين الأجانب مثل"هايدو، مارمول كربخال"، الذين كتبوا عن مدينة الجزائر وموقعها وأسوارها وأبواها، أنهم تطرقوا كذلك إلى أسواقها، فقد ذكر"Dapper" في مؤلفه"Description d'alger" أن الشارع الرئيسي المحتوي على معظم الأسواق التجارية هو مابين باب عزون وباب الوادي، أي سفح القصبة (بوعبدلي، 2013، ص ص 54-56).

وكذلك ما ذكره "laugier de Tassy" بقوله أن الشوارع الرئيسية الآهلة بالأسواق التجارية والمعاهد والمساجد تنحصر جلها في حومتي باب عزون وباب الوادي والطرق المتصلة بها وأنه من بين أسواق مدينة الجزائر نجد :سوق الكتبية، سوق المقايسية، سوق الفرايرية (حيث تصنع أدوات الحديد المبرود) مثل: الأقفال وأجهزة الزناد للمكاحل والمسدسات...الخ (بوعبدلي، 2013، ص 57).

وكانت أحياء وشوارع مدينة الجزائر تحمل أسماء الحرف المتداولة فيها، مثل : زنقة الرصايصية، زنقة النحاسين، زنقة الصباغين، زنقة الصياغين، زنقة الشماعين، حي الكبابطية، ويشير ناصر الدين سعيدوني كذلك لهذه الأحياء مثل: زنقة المسايسية (الأساور)، زنقة الذوادة (الخيوط الذهبية)، زنقة الفراغية (الأغلاق)، زنقة الدباغين، زنقة الخراطين، زنقة البلاغجية)).تصنع فيها أنواع الأحذية من الجلد وغيرها) ووجد بمدينة الجزائر ستة عشرة حيا تجاريا (سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2013، ص ص 180-181).

ولقد كان الريف هو الممون الرئيسي للمدينة، فكانت القبائل تأتي بإنتاجها إلى أسواق المدينة لتتم فيها المبادلات التجارية وقد خصص للفلاحين والقوافل أماكن لعرض سلعهم، مثل "رحبة الزرع" خارج باب عزون وهو المكان التي تلتقي فيه القوافل التجارية القادمة من مختلف أنحاء البلاد وكانت في نفس الوقت محطة تنطلق منها القوافل الداخلة والخارجة وقد كان مزارعو

الأرياف والفحوص يقصدون مدينة الجزائر لبيع إنتاجهم المتمثل في" الخضر، الفواكه، الأعشاب، الدواجن، البيض وغيرها من المواد، وعملت السلطات على تعين قائد الرحبة الذي يسير مثل هذه الأمكنة التجارية، ومكلف بالإشراف على سوق ومراقبة عمليات البيع والشراء ويقوم بجمع الرسوم ويعمل على تنظيم الرحبة بالتنسيق مع التجار المتنقلين ويأخذ قائد الرحبة الربع وهذا في تعامله مع التجار (سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2013، ص 182).

يشير ابن الشويهد في "قانون أسواق مدينة الجزائر" إلى الاتفاق الحاصل بين جماعة الحرفيين بمدينة الجزائر، سعيا منها لتنظيم استخلاص الرسوم (الضرائب) على أن يعين في كل سوق شخص يتولى جمع ودفع مستحقات الرسوم إلى المخزن حتى لا يقع فيها خلل وكان هذا في عهد الداي أحمد باشا (1695م – 1699م)، والأسواق التي كانت في عهده كالتالي" سوق الكبير، سوق باب الجزيرة، سويقة عمور، سوق دار الإنكشارية، سوق باب الوادي، سوق باب عزون، سوق كتشاوة، الرحبة القديمة" (الشويهد، 2012، ص 39).

وهناك جانب آخر يتعلق بإدارة وتسويق الإنتاج في هذه الأسواق هو جانب الدعاية، فقد وجد " الدلالون" متخصصون لكل سلعة من السلع ويعملون على ترويجها، مثل الباعة اليهود الذين كانوا يتجولون بسللهم في أحياء المدينة لعرض سلعهم على ربات البيوت.

وقد اهتم بعض الدايات بتحديد الأسواق وتنظيمها وترميمها خصوصا الداي" علي باشا" الذي نجد في فترته أكبر المراكز التجارية الذي يعرف "حانوت الباديستان"(عرف بالبدستان لتخصصه في بيع الأقمشة)، حيث تمركزت التجارة العثمانية في المحلات الصغيرة المتخصصة في صناعة المجوهرات والخزفيات وإهتم العرب بتجارة الفاكهة باستخدام السلل البسيطة واهتموا كذلك بتجارة الحيوانات خاصة تجارة "الأبقار والأغنام " والتي تعود عليهم بدر الحليب والزبدة والجبن واللحوم وتجارة الجمال والأحصنة والحمير (Rozet, 1833,pp 277-278)، وكانت هذه أهم الأسواق التي عرفتها مدينة الجزائر خلال عهد الدايات (1671م – 1830م) والتي كان لها دور خاص في انتعاش النشاط التجاري.

2.2 . حركة المبادلات التجارية في أسواق الجزائر العثمانية:

إن أغلبية ضروريات الحياة كانت مسعرة في البيع التفصيلي في مخطوط قانون الأسواق كالخبز،الزلابية،الصابون...، وقد سجلت عدت أسعار لكل مادة من المواد.

2.2 .1. المنتوج الزراعي:

باعتبار أن الزراعة هي المورد الرئيسي الذي يؤمن غالبية السكان، فكل من نواحي غريس ووهران وقسنطينة اشتهرت بإنتاج الحبوب التي كانت مورد رئيسي للاستهلاك الداخلي فعمل البايلك على الاستلاء على الأراضي المنتجة للحبوب حتى استولت على ما يقارب أربعة وثمانين ألف هكتار (سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، 1985، ص 31)، فعرف النشاط الاقتصادي الجزائري في العهد العثماني تطور ملحوظ فبعد تقهقر اقتصادي عرفته البلاد إلا أنه سرعان ما تطور الاقتصاد فكان يجلب للجزائر الحبوب والفواكه من شرشال ويجلب لها القمح والشعير من دلس فكانت تتوفر في القرن 17على 3000تاجر (سعيدوني وبوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، 1984، ص ص 49-50)، ولعل سبب قيام التجارة الداخلية هو ذلك الاختلاف بين المناطق من حيث الإنتاج بنوعيه الزراعي أو الصناعي لذلك كانت هنالك مبادلات بين الريف والمدينة أي بين المناطق الجبلية والسهلية وتتم في الأسواق الأسبوعية والسنوية فيتبادلون فيها منتوجات الصحراء وافريقيا كالتمور والماشية والصوف وريش النعام مقابل منتوجات التل كالحبوب والزيت والتين ....الخ (عباد، 2005، ص 339)، وكان هنالك حرص شديد من طرف الدولة حتى لا يكون هنالك ما يعرف بالتصدير الخارجي فكان

لابد من وجود رخصة لتصدير الحبوب والأنعام وفي المقابل كانت حقوق التصدير تعطى في شكل امتيازات كتصدير الجلود والشمع والصوف لمن يدفع أكثر (هلايلي، 2008، ص 159).

وكانت كل من الجزائر وقسنطينة وتلمسان تباع فيها كل المواد الفلاحية سواء منتجة محليا أو مستوردة من السودان أو الدول الإسلامية أو حتي الأوروبية وهذا كله يعود للموقع الاستراتيجي للجزائر وتنوعها في الإنتاج المحلي، ويمكن توضيع بعض الأسعار للمنتوجاتالزراعية في الجداول التالية:

الجدول رقم1: يوضح أسعار القمح لفترة (1825م-1829م)

الوحدة : صاع

السنة	متوسط السعر	السنة	متوسط السعر	السنة	متوسط السعر
1825	6.90	1827	6.00	1829	8.25
1826	10.58	1828	8.60		

المصدر: (مروش، 2009، 132)

الجدول رقم 2: يوضح أسعار الشعير لفترة (1672م-1828م)

الوحدة : صاع

السنة	متوسط السعر	السنة	متوسط السعر	السنة	متوسط السعر
1672	0.96	1736	2.81	1805	2.50
1674	2.40	1750-1749	3.50	1821	4.33
1680	2.24	1751-1750	7.00	1827	3.13
1684	1.32	1752-1751	2.13	1828	3.38
1723	3.00	1765	1.79	/	

المصدر: (مروش، 2009، 141)

2.2 .2. الحيوانات:

كانت المنطقة الواقعة بين الأطلس التلى والصحراوي وشط الحضنة والحدود المغربية هي المنطقة الرئيسية لتربية الماشية، حيث اهتم سكان جنوب الأطلس الصحراوي على تربيتها من أغنام وابل حيث اكتست تربية الإبل أهمية خاصة لكونها وسيلة للنقل ومادة استهلاك (عباد، 2005، ص 336) وتعتبر الثروة الحيوانية من جوانب الميدان الفلاحي حيث يفيدنا قانون ابن العنتري في هذا المجال عندما يقول "إن البقرة كانت تباع بريالين وصاع القمح بريال ونصف" هذا دليل على أن عدد الأبقار والاهتمام بهم كان كثيرا حيث أن سعر البقرة تساوي أكثر من عشرين مرة، ثمن القنطار من القمح، وتفيدنا الاحصائيات التي قامت بها الإدارة الفرنسية في هذا المجال حيث أن عدد البقر لا يقل عن مليون رأس والأغنام ثمانية ملايين (زبيري، 1975، ص 60) فعلى العموم أصبح الفلاحين ينصرفون عن الفلاحة ويفضلون تربية المواشي ولعل هذا راجع إلى أنهم يستطيعون الفرار بها في وجه الجباة على خلاف الحبوب التي تشدهم وتجعل منهم عبيد الأراضي وعبيد الجباة وكان الشرق الجزائري يحظى بعدد لا باس به من المواشي وخاصة منها الأبقار ، ولاشك أن الشعب يختار البقر كمادة للنقد تكثر عنه تربية الحيوانات (زبيري، 1975، ص97)

فالماشية الجزائرية هي أهم مصادر الثروة عند العرب ككل (المدني، هذه هي الجزائر 2016 ص 17)، بالإضافة إلى أن الغنم كانت توجد في الهبات والتركات حيث كانت تباع بالجملة نأخذ العقد، وفيه باع الحاج أحمد بن سعيد 100شاة و 9 شياه من الصنار ب 200 ريال 18ريال كبيرة الضرب من عمار بن ثابت وابن عمه حمد بن محمد العريسياز (صرهودة، 2004-2005، ص 36).

ونظر لأن سكان البوادي يمارسون الرعي على نطاق واسع، بحيث تعتبر قطعانهم المصدر الأساسي للثروة، فإننا نجد فيها جميع أنواع الحيوانات لما في ذلك الخيل والأبقار والجمال والحمير والبغل والغنم والماعز(شالر، 1982، ص ص 29 30)، فكانت الأغنام والجمال منتشرة بكثرة في منطقة الهضاب العليا ومشارف الصحراء حيث شساعة الأراضي، بينما المنطقة التلية كانت مخصصة في تربية الأبقار أما الماعز والخيول والبغال فإننا نكاد نجدها عند كل القبائل (شويتام، 2009، ص 313)،

وإلى جانب هذا توجد حيوانات أخرى كالأحصنة والبغال والأحمرة التي تستعمل في الأشغال اليومية (صرهودة، 2005-2004، ص 36) ويروى محمد العربي الزبيري أنها تعتبر من وسائل النقل، فهي تختلف مهمتها على حسب الطبيعة التي وجدت فيها، ففي منطقة التل يستعمل التجار الجمال والبغال لنقل السلع، أما الخيل تستعمل لنقل الأشخاص أما في منطقة الصحراء يستعملون الجمال والحمير (زبيري، 1975، ص 68).

كما أنها تستعمل في شحن السلع للأسواق والأمتعة للمنازل كذلك تستعمل في السفر، إلا أن الحصنة والخيول كانت لديها قيمة كبيرة فهي تستخدم في الحروب بالنسبة لخيول البايلك وتنقل الضرائب (الدنوش) إلى العاصمة بالإضافة إلى رمزها للفروسية ونبل صاحبها، وكان هنالك ما يعرف بالبيع والشراء لهذا الحيوان من طرف الانكشارية وأعيان المدينة (صرهودة، 2005-2004، ص 36).

وهذا مازالت عليه العقود كالعقد المؤرخ في 22صفر 1204هـ "الحمد لله " وفيه وهبت نونة بنت المسعود المحبوى لشقيقها رجب بغلا أحمر اللون قارح السن وهي صحيحة العقل والبدن، كما أنها كانت تفرض عليها ضرائب بغرض الإعانة فبلغت 600إلى 700 .

الجدول رقم 3: يوضح أسعار البغال

الوحدة :القرش الاسباني

السنة	عدد المعطيات	متوسط السعر	السنة	عدد المعطيات	متوسط السعر
1700-1966	12	12.84	1788-1762	22	8.40
1717-1716	3	13.04	1810-1799	49	30.49
1752-1751	3	14.74	1830-1820	81	19.91

المصدر : (مروش، 2009، ص ص 190- 193)

3.2.2. الأثاث والأواني :

كان أغلب الأثاث والأواني مصنوعة من الصوف أو الخشب أو الفخار، فالأثاث في أغلبه صوفي مثل المضربة (المطرح) أو المخدة والأغطية والملاحف والزرابي والحنابل والمزود المصنوع من الجلد (صرهودة، 2005-2004، ص 41)

ففي رسم تركت أفريل 1558كان السعر البساط والمضربة 10دخ (مروش، 2009، ص 90)، تليه الزربية التي نجدها تباع في الأسواق فاقت سبعين ريال والحنبل التي بلغت قيمته ستمائة ريال فاقتصرت المفروشات بشكل كبير على حايك وزربية (غطاس، 2000-2001، ص 360)، بالإضافة إلى وجود أنواع أخرى من الأواني النحاسية والخشبية المتمثلة في المغارف والقصعة والكراسي والطاولات والصحون القدور والكساكيس والابريق ... الخ التي تختلف أحجامها التي وجدت في عقود التركات وهي كالتالي :

الجدول رقم 4: يوضح أسعار أنواع الأثاث

أنواع الأثاث	مادة الصنع	متوسط السعر	أنواع الأثاث	مادة الصنع	متوسط السعر
مضربة	الصوف	2 ريال	وزرة	الصوف	1 ريال إلى 5 ريال
المخدة	/	2 ريال	طنجرة	الطين	/
حنبل	الصوف	16 أريلة	محبس	نحاس	5 أريلة
بساط	قماش	/	مهراس	نحاس	5 أريلة
صندوق	الخشب	16 أريلة	كروانة	نحاس	6 أريلة
المزاود	الجلد	2 ريال عدا ربع	الملحفة	الخيط	2-6 أريلة

المصدر: (صرهودة، 2004-2005، ص ص 41 -42)

2.2 .4. الحلي والأحجار الكريمة:

اختص بها أفراد الجالية اليهودية وبعض الحضر من الأندلس والكراغلة من مدن تلمسان وقسنطينة وقد شجعهم على مزاولتها ما كانت توفره لهم من أرباح وفوائد مرتفعة قدرت بنسبة ليهود تلمسان 30الى 50 %أما الحلي الخاصة بنساء الأرياف والطبقات الفقيرة في المدن فهي لا تتعدى أدوات الزينة الفضية والنحاسية وقد اشتهرت منها بالخصوص الأساور التي كانت تصنع من قرون الأغنام وتباع في أسواق الأرياف (سعيدوني وبوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، 1984، ص 70) كما اشتهرت بهذه الصناعة قبائل بني عباس والصومام وجرجرة التي تمكنت من صنع نوع من البنادق المرصعة بالفضة (قشاعي، 1989-1990، ص 17)وكان سكان القبائل يستعملون الأساور وخلاخيل كبيرة في عرض اليد أحيانا وحلقتين فضيتين مرصعتين بالجواهر معلقتين فوق الاذنين، فكانت المرأة البسيطة الفقيرة تضع عوض الجواهر الكريمة حذيا من المرجان والعنبر الأصفر وأساور وخواتم من الفضة، وفي أيام الأعراس والحفلات تلبس المرأة أفخم الملابس وتتزين بأحلى الحلي، فتضع غليلة مطرزة بالذهب والفضة (طيان، 1990-1991، 152)، أما المقياس فهو الحلي التي تلبسه المرأة في أيديها ويصنع من الذهب والفضة ويكون عريضا كلما قل عرضه سمي بالمسايس بالإضافة إلى الخواتم فهي في تلك الفترة كانت تدل على غنى المرأة حيث تضعها إلا المرأة الغنية ولأجل التعرف عما يوجد من حلي في وثائق المعاملات والمبادلات "الحمد لله" اشهدت امينة بنت محمد بن الصالح وهي بحال الصحة تعلم ما تقول وما يقال له انها اوصت بأربعة خواتم لأمها واوصت لربيبتها خلايل ذهبا وحضر زوجها بلقاسم فأجار ما أوصت به (صرهودة، 2004-2005، ص 40). وهذا جدول خاص بأنواع الحلي الواردة في المعاملات والمبادلات:

الجدول رقم 5: يوضح أسعار أنواع الحلي

نوع الحلي	معدنه	متوسط السعر	نوع الحلي	معدنه	متوسط السعر
مقواس	الفضة الذهب	15 - 25 ريال /	الخاتم	الفضة الذهب	7 ريال 10ريال
القرطين	الفضة الذهب	/ 50 - 100 ريال	خلالة	الفضة الذهب	40 ريال 35ريال
خلخال	الفضة	31 - 100 ريال			

المصدر: (صرهودة، 2004-2005، ص 41)

2.2 .5. الملابس:

كان اللباس الجزائري يتكون من عدة قطع، بعضها بالأكمام والبعض الآخر بدون أكمام تكون مزينة بزخارف، كما أنها وجدت ما يعرف بالسروال الفضفاض وكثيرا ما يلبس الرجل ما يسمى بالحزام الذي يعلق فيه مسدسه ويضع في طياته ساعته ومحفظة لنقوده وكان هنالك لباس حتى للرأس معروف بالعمامة والبلغة (شالر، 1982، ص 83)، أما بالنسبة

للجوارب كان يرتديها ماعدا الشيوخ فكانت نوعية الملابس تختلف حسب الفصول وطبقات الناس وفي الغالب كون اللباس مزين بحواشي من الذهب والفضة كذلك تزين بالحرير فكانت المادة التي تصنع منها الملابس كمقياس للحكم على قيمة الرجل الذي يرتديه وقد احتوت عقود التركات والهبات على ما يثبت قيمة الملابس " كالبرنوس " الذي هو عبارة عن نوع من المعطف له شكل دائري يلصق في وسطه قلمون يمكن للرجل أن يتركه معلقا أو يغطي به العمامة على رأسه وهو كوسيلة للوقاية من المطر يتسم بالبساطة ويستعمل في صنعه الصوف الناعمة يمزج بالحرير (شالر، 1982، ص 83)، فاشتهرت صناعة البرانيس في أغلب جهات البلاد وإن كانت أشهرها برانس الأطلس الصحراوي وزمورة ومعسكر التي كانت تباع بـ : 100فرنك للبرنوس الواحد (سعيدوني وبوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، 1984، ص 69)، أما القفطان يعتبر من الألبسة الغير الأصلية الذي يرتديه السكان الجزائريون، وتتراوح قيمته ما بين 50إلى 60 ريال وتضاف إليه في بعض الأحيان جواهر لتزيينه ونظرا لثمنه الباهض يلبس من طرف العائلات التركية كقفطان القارمسود (صرهودة، 2004-2005، ص 38)، أما الحايك يصنع من الصوف أو الحرير تستعمله المرأة لسترتها ويقال في بعض الكتب أنه السبب الذي كان الرومان يفضلون من أجله الإقامة في الأرياف لأنهم يستطيعون التخلص منه (شالر، 1982، ص 84) فبلغ سعر العراقية الواحدة 2.75 جنيه ما يعادل 0.24 باستر أي حوالي 0.6 ريال بوجو وبلغ سعر القماش القفطان سنة 1695 1.38 باستر أو 8 ريال بوجو وبلغ سعر القندورة الواحدة بـ2 :بوجو. (كشرود، 2007-2008، ص 35)

يوجد بكثرة في عقود الهبات والتركات كما صادفنا لفظ القندورة أو الجبة حيث يصفها بعض المؤرخين أنها أهم ثوب لسكان قسنطينة كذلك موجود في عقد تركة في محرم 1239هـ (صرهودة، 2004-2005، ص 38).

الجدول رقم 6: يوضح أسعار أنواع الملابس المنتشرة في المجمع القسنطيني

نوع الثياب	مادة الصنع	متوسط السعر	نوع الثياب	مادة الصنع	متوسط السعر
الحايك	الصوف	10 أريلة	البرنوس	الصوف	18 - 30 ريال
ترخيمة	/	4 - 6 أريلة	شال	الصوف والحرير	/
قندورة	المخمل الحرير	1 - 2 ريال	قفطان	الحرير	2 - 50 ريال

المصدر: (صرهودة، 2004-2005، ص 39)

كما أنه وجد ما يعرف بالحزام الذي هو من ضروريات المرأة، فيستعمل كشد للباس وكتزيين للقدمين وكان أشهر ما يصنع من الحرير بألوان مختلفة ومنها ما يرصع بالذهب والجواهر حيث أنها كانت تقدم كمهر فكان يتراوح سعره ما بين 25.25إلى 37.25 دينار وبلغت قيمة الأحزمة المرصعة بالذهب 501 دينار فكانت قيمة أدناها 111 دينار خمسينيا، وأوسطها 139 دينار وأعلاها 208 دينار (حماش، 2006، ص ص 387-389).

الجدول رقم 7: يوضح أسعار أنواع الأحزمة

نوع الحزام	مادة الصنع	متوسط السعر	نوع الثياب	مادة الصنع	متوسط السعر
الحايك	الصوف	10 أريلة	البرنوس	الصوف	18 - 30 ريال
ترخيمة	/	4 - 6 أريلة	شال	الصوف والحرير	/
قندورة	المخمل الحرير	1 - 2 ريال	قفطان	الحرير	2 - 50 ريال

المصدر: (حماش، 2006، ص ص 387-389)

6. 2.2. العبيد

تعود أصول أغلبهم إلى السودان حيث كان تجار التوارق يقومون بشرائهم مقابل بضائع معينة مثل الشواشي والأحذية والأقمشة والحرير، وكان يصل إلى مدينة الجزائر سنويا خمسين ومائة وخمسمائة عبد (غطاس، 2000-2001 ص 32)، والعبد هو الإنسان المحروم من أهله مملوك لإنسان غيره يتصرف فيه تصرف في ملكه فله أن يرهنه أو يستخدمه أو يؤجره أو يرهنه أو يبيعه أو يهبه (صرهودة، 2004-2005، ص 43)، والعبيد السود هم الذين كان ينقلهم التجار من إفريقيا وكانوا موضع تجارة مربحة، وكان القراصنة يبيعون أسراهم في سوق العبيد (البادستان) بعد أن يأخذ البايلك نصيبه منهم وكان عبيد البايلك يستخدمون في الحانات أو السجون أو قصر الداي أو في التجديف على متن سفن الرياس وكانوا يستبدلون بالأسرى المسلمين(عباد، 2005، ص ص 360-361).

يباع العبيد في أسواق المخصصة تعرف بأسواق النخاسة وكان هؤلاء النخاسين يعلمون العبيد والجواري مختلف الفنون والصنائع وبالتالي يرتفع ثمنه، وقد أقبل الناس على شراء الرقيق لاستعماله في مجالات عدة: كخدم في البيوت وهم يعملون في الفلاحة والتجارة وهم حرس وجنود (جودت، 2011، ص 101)، وساعد الازدهار والرخاء الذي شهدته البلاد على اتساع حركة النخاسة، فيذكر ابن الصغير أن وفد البصرة حين زار تيهرت للمرة الثانية وجد العبيد والخدم قد كثرت واشترى للقاضي محكم الهواري خادما صغيرا فكان تدفق العبيد من بلاد السودان وأوروبا (جودت، 2011، ص 101) ويقلب النخاسون كما تقلب الحيوانات في السوق.

وهذا وقد كان للعبيد الذين كانت تقوم عليهم تجارة الرقيق النخاسة أهمية خاصة في حياة ورقلة الاقتصادية وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار الرقيق الأسود بصفة خاصة نتيجة تزايد الطلب عليها في المناطق الشمالية حيث كانوا يستخدمونهم في خدمة المنازل، فمدينة توقرت تنقل كل سنة حوالي 500 فرد من الرقيق، يقدر ثمن الواحد منهم في نفس المكان 150إلى 250 فرنك وبعد نقله إلى التل يصل ثمن الفرد الواحد إلى 400إلى 500 فرنك ويرتفع حتى 500 بوجو حوالي 3000 فرنك (سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2018، ص ص 486-487)، وكان بعض تجار العبيد يعلمونهم مختلف الفنون وهذا للرفع من أثمانهم التي تراوحت بين 100و 150ريال للذكور أما الإيماء فقد وصل ثمنهن إلى 250ريال (صرهودة، 2004-2005، ص 43)، فامتلكت الطبقة الحاكمة العبيد كأمة عثمان باشا وهذا عبد أحمد باشا، وهذه معتقة حسن باشا، بالإضافة إلى ذلك كبار التجار والحرفيين وحتى رياس البحر كانوا يشترون العبيد وهذا للدلالة على الرفاهية لك: أمين الصابونجية وقارة محمد الحداد، بالإضافة إلى هذا كله كانت فئة المعوقين هي الأخرى تملك العبيد، كحالة مبروك معتق حسن باشا الذي أعتق بدوره عبده المسمى مرزوق (غطاس، 2000-2001، ص ص 33-34).

3.2 . العملة المتداولة بأسواق مدينة الجزائر العثمانية خلال عهد الدايات (1671-1830) :

كانت مدينة الجزائر في العهد العثماني وبالتحديد في فترة الدايات (1671-1830) تسك النقود الذهبية والفضية والنحاسية وكانت هذه العملات على نصفين محلية وأجنبية، فالعملة المحلية كانت تضرب بدار النقد أو دار السكة الموجودة بقصر الجنينة والتي تعرف كذلك بـ " الضربجانة " (سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2013، ص 118)التي كانت مجهزة بكل ما تحتاجه من المعدات (القوالب، السكاك...) ، بالإضافة إلى الأفران الخاصة بصهر وتبييض النقود بالنار وفي ورشتها كان نحو أربعة وعشرون عاملا يهوديا تحت إشراف "أمين السكة"وهو موظف سامي مهنته مراقبة النقود، وهذا المنصب لا يعطى إلا للشخص الذي توفرت فيه الثقافة الكاملة والثقة التامة والنزاهة الإسلامية والزهد النبوي، كما أنه كان يوفد من طرف الداي في المهمات السياسية إلى الباب العالي وكان يساعده في مهمته ثلاث موظفين.

وكان أمين السكة مكلف بمراقبة عملية السك وتحديد كمية المعادن المستعملة، ومراقبة وزن القطع النقدية المسكوكة الذهبية، الفضية، النحاسية وكذلك القطع البرونزية، وورد اسم مدينة الجزائر على الكثير من القطع النقدية سواء الفضية منها أو النحاسية، وبقيت دار الضرب الجزائرية في مكانها طيلة فترة الحكم العثماني، إلى أن هدمت من قبل الاستعمار الفرنسي سنة 1856م 1(.)

إن إصدار العملة في الجزائر كان يتم بأمر من الداي نفسه وبإشراف من الخزناجي، فامتازت العملة الجزائرية بالتنوع واختلاف مادتها وقيمتها.

3.2 .1. العملة المحلية بأسواق مدينة الجزائر العثمانية خلال عهد الدايات (1671-1830) :

❖ **النقود الذهبية:**

سكت مدينة الجزائر عدة أنواع من النقود الذهبية كالدينار والسلطاني وأجزاؤهما (النصف والربع).

- **الدينار** : كان الدينار ومضاعفاته وأجزائه يسك على الطراز الزياني من حيث الشكل والمضمون، وقد بلغ وزنه من (2.32غ) إلى (2.52غ) (سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، 1985، ص ص 193-194).
- **السلطاني :** هو قطعة نقدية ذهبية، يعرف بسلطاني الجزائر نسبة إلى السلطان العثماني أو سكة الجزائر، وكان يدعى في الفترة الأولى من العهد العثماني بالدينار السلطاني، وفي آخر العهد العثماني عرف بالسلطاني وعرف أيضا بلفظ (ألتين-Altin) أي "النقد الذهبي"، أما عند الأوربيين كانوا يسمونه "سكوين الجزائري" وقد تراوح وزنه مابين (3.50غ إلى 3.25غ)، أما نصف السلطاني فبلغ وزنه مابين (1.62غ إلى 1.75غ) وربع السلطاني (0.80غ إلى 0.87غ)، وبسبب قيمته وما كان يحتويه السلطاني من معدن الذهب كان قليل التداول، وكانت مدينة الجزائر من أهم المراكز إنتاجا للسلطاني في الإيالة، وهذا بفضل علاقاتها التجارية وقربها من ذهب الصحراء 3(.)

❖ **النقود الفضية:**

هي الأداة الأساسية للتعامل في النظام النقدي الجزائري، حيث كانت تصنع من 60 رطلا من الفضة الخالصة و 40 رطلا من الفضة الممزوجة وعلى درجة كبيرة من النقاوة ومن العملات الفضية نجد:

- **بوجو:** هو عملة فضية ويدعوها الأوربيون بـ" قرش الجزائر piastre d'Alger، " وكانت قيمتها تعادل 626 درهم وقد بدأ تداول هذا المصطلح وسكه خلال القرن 19م، حيث كان يسمى قبل هذه الفترة بـ "ريال صحيح ضرب الكفرة، أو ضرب الروم" (باموك، 2005، ص 207)، والتي يقصد بها العملة الفضية الاسبانية "الريال الثماني"، وكانت هذه العملة تعادل في القرن 19م "ثلث الدينار السلطاني الذهبي" ونجد من أجزائه مايلي:
  - **الربع بوجو (الرابي)** : ويتراوح وزنه مابين (2.4غ إلى4.14غ)، وضرب سنة 1822م، ويساوي 6 موزونة أو 4/3 باتاك شيك.
  - **سدس بوجو (نصف ريال دراهم) :** هو دومي باتاك شيك وقد بلغ وزنه مابين (1.4غ إلى1.7غ)
  - **ضعف بوجو أو زوج بوجو :** سمي دورو الجزائر لتميزه عن الدور الإسباني المتعامل به أنذاك على مستوى البحر الأبيض المتوسط، وسمي أيضا بـ" ريال كبير الضرب" ووزنه مابين (19غ إلى 20غ).
  - **الصايمة (ثمن بوجو):** هي عبارة عن قطع صغيرة الحجم تستخدم للصرف ودفع الرواتب وتعتبر الأساس في التداول اليومي والتجارة وتساوي 50 أسبر، وهي الاسم التركي للدينار الخمسيني التي تستعمل أحيانا في الدواوين

الرسمية التي يشرف عليها موظفون الأتراك (سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، 1985، ص 198).

- **الموزونة :** وهي عبارة عن قطع فضية صغيرة الحجم تساوي 2.9 أسبر ووزنها 24/1 بوجو، وهناك زوج موزونة تساوي ربع ريال درهم (باتاك شيك) (مروش، 2009، ص 42).

❖ **النقود النحاسية:**

لقد سكت دار الضرب الجزائرية العديد من النقود النحاسية كالخروبة، الدراهم، زوج دراهم، خمس دراهم الصغار وجاءت مستديرة أو مربعة الشكل وهي:

- **الخروبة :** تعتبر الوحدة الأساسية للنقود النحاسية وسماها الأوربيون " البوب" وهي عبارة عن خليط من النحاس والفضة وتساوي نصف موزونة وتساوي أيضا سدس درهم واستعملت كوحدة حسابية.
- **نصف خروبة :** قيمتها حوالي 24/1 بوجو، 48/1 بوجو، 96/1 بوجو.
- **دراهم الصغار :** وقيمتها تساوي / 29 2موزونة
- **خمس دراهم الصغار :** وهي قطع نحاسية بلغ وزنها حوالي 5أسبر.

3.2.1. العملة الأجنبية بأسواق مدينة الجزائر العثمانية خلال عهد الدايات (1671-1830) :

إن النقود المستعملة في مدينة الجزائر خلال عهد الدايات(**1671-1830)** ، ليست كلها محلية الصنع، بل هناك أيضا العملة المستوردة ذات الأصل الأجنبي (سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، 1985، ص 189)، وقد وجدت نتيجة تعامل الجزائر مع الشركات الأجنبية وحصولها على حقها من الإتاوات والهدايا الدولية وكذلك من خلال إجراءات عتق الأسرى المسحيين، ومن هذه العملات نجد العملات التونسية، العملات المغربية وعملات الأقطار العثمانية بالمشرق كالعملة المصرية بنوعيها الذهبية والفضية والعملات الإيطالية وعملات النمسا والبرتغال وفرنسا 2(.)

وقد احتلت العملات التونسية والمغربية مكانة خاصة في أسواق مدينة الجزائر بحكم علاقات الجوار والتعاملات التجارية بينهما ومن بين أهم العملات الأجنبية نجد:

❖ **العملات التونسية:**

- **السلطاني التونسي :** قطعة نقدية ذهبية وزنها حوالي 3.5 . غ
- **الريال التونسي :** قيمته تساوي 3.4 باتاك تشيك.
- **الدرهم الناصري** : قيمته 2 فلس

والفلس أو **الأسبر القفصي** قيمته (نصف قفصي)، **فلس رقيق** قيمته (0.12 قفصي) **والفلس** قيمته (0.5قفصي).

❖ **العملات المغربية:** ومن العملات المغربية نجد:" السلطاني المغربي قيمته (2.4 باتاك شيك)، البندق العشراوي ونصف بندقي ويوجد كذلك مثقال درهم، الموزونة، الفلوس، وأربعة ريال فلوس.

❖ **العملات الدولة العثمانية والمشرق:** ومن عملات الدولة العثمانية والمشرق نجد: " سلطاني أو محبوب، أو زر محبوب" قيمته تساوي (9 باتاك تشيك)، ونصف محبوب قيمته (4.5 باتاك تشيك).

❖ **العملات الأوربية** أما بالنسبة للعملات الأوربية نجد:

- **العملات الإيطالية** " : قرش ليفورن، سكة البندقية، نقود تسكانية "لاروز"... .الخ.
- **العملات النمسا** : التالاري وقيمته 5.25فرنك.

- **العملات البرتغال :** مثلا " الغروزاد البرتغالي" وقيمته 7باتاك شيك،
- **العملات الفرنسية :** ومن العملات الفرنسية نجد،" الفرنك، الجنيه...الخ."

❖ **العملات الإسبانية :** ومن العملات الإسبانية التي كانت مستعملة في الجزائر نجد:

- **الدبلون :** وهو عبارة عن دينار مصنوع من الذهب ويعرف عند الأهالي بـ" الضبلون، الدبلون، الدبنوني".
- **الدوكة :** قيمتها تعادل الدينار الذهبي.
- **الكرونة :** مصنوعة من الفضة الخالصة كان لها رواج كبير في كل بلدان البحر الأبيض المتوسط، ونجد كذلك **الدورو الإسباني، والدرهم**(الريال الإسباني)، **قرش إشبيلية، القرش المكسيكي** (قيمته 3.7 باتاك شيك)، **الإسبر الفضي المربع** قيمته (15 ريال إسباني) **والبستول الإسباني، والكارتييل الإسباني** (قيمته 86فرنك) ...الخ (سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، 1985، ص ص 197-198).

كانت العملات الأجنبية بأسواق الإيالة تعد عاملا مساعدا على توفير النقود الضرورية للتبادل المالي والتجاري والتي امتازت بتنوع أصنافها وتعدد مصادرها، فرغم شيوع هذه العملات وتنوعها، كانت تعتبر ثانوية بالنسبة للعملات المحلية التي دعمت مكانتها في ميدان التعامل النقدي ونالت ثقة التجار وإقبال الأهالي نتيجة عاملين اثنين وهما " قوة الاستعمال اليومي، والمحافظة على نسبة مرتفعة من المعادن الثمينة كالذهب والفضة" (سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، 1985، ص ص 204-205).

3.التجارة الخارجية لمدينة الجزائر :

وعرفت التجار الخارجية الجزائرية في هذه الفترة هيمنة التجار الأجانب على الموانئ الجزائرية وكانت الموارد الأولية الجزائرية محل تنافس بين الشركات الأوروبية الكبرى خاصة بعد دخول اسبانيا للسوق التجارية الجزائرية بالاضافة إلى هيمنة التجار اليهود في القرن 18م نتيجة الامتيازات التي منحت من طرف الداي حسين باشا مقابل انسحاب كلي للتجار الجزائريين بسبب السياسة المفروضة من طرف الدول الأوروبية التي تقضي بإبعاد التجار المغاربة من السوق الدولية من خلال رفع العديد من العراقيل على مستوى الموانئ الأوروبية التي تحول دون تعاطيهم التجار بشكل طبيعي (سعد الله، 1982، ص 155).

كما أن الجزائر كانت تعرف تنوع كبير في الصادرات والواردات فقد كانت لها علاقات تجارية مع الدول الأوروبية والأقطار الإسلامية والإفريقية التي سهامت في تغيير موازين التجارة تلبيات كبير من المواد الأولية ومن بين أهم المبادلات والعلاقات التجارية ما يلي:

1.3.العلاقات التجارية مع الدول الأوروبية:

كانت الدول الأوروبية من أهم الدول التي كانت لها الحظ الأوفر في العلاقات الاقتصادية بين البلدين من حيث الصادرات والواردات ومن بين هذه الدول :

1.1.3. العلاقات التجارية مع فرنسا :

كانت مرسيليا هي أهم مدينة تستقبل المنتوجات الجزائرية وقي قسنطينة كانت بعض الحراكات الفرنسية تتمتع بامتياز تصدير الحبوب والمصوف والجلود والشمع وتتمتع برخص صيد المرجان في ساحل إقليم قسنطينة. (سعد الله، 1982، ص 158)، لكن الامتيازات الفرنسية بالجزائر مرت ببعض العقبات فكان يزاحمها التجار اليهود بكري وبوشناق اللذان حصلا على احتكار تصدير الحبوب وكانت الجزائر تستورد البضائع الاهالية من فرنسا ومنذ أواخر القرن 18م أصبحت دار بكري وبوشناق تسيطر على التجارة الخارجية لاسيما في بناء وهران والجزائر وكانت هذه الدار تتمتع قلة الحكام العثمانيين وتشرف على تلتي التجارة الخارجية، وكان هؤلاء اليهود يتبعون نظاما محكما في الدفع عن طريق التعويض وتذكر المصادر الفرنسية أن دار بكري وبوشناق قد صدرت عام 1893 وجد من أكثر من 100 باخرة من القمح من ميناء وهران فقط لمرسيليا. (سعد الله، 1982، ص 150)

2.1.3. العلاقات التجارية مع بريطانيا:

علاقات تجارية ودية وحصول بريطانيا عام 1806على حق صيد المرجان وتجارة الحبوب في الشرق الجزائري وهذا الحق الذي كانت تملكه فرنسا بالإضافة إلى تزويد الأسطول الجزائري مرن الموانئ البريطانية ومنبر هذه العلاقات تقديم الهدايا الثمينة من كلا البلدين والجزائر كانت تستورد السلاح والعتاد والآلات الحديدية وبعض العقاقير والمواد الكيميائية والأقمشة. (سماعيلي، 2013، ص 308)

3.1.3. العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكة:

برزت العلاقات الأمريكية الجزائرية من خلال توقيع معاهدة سلم وحداقة عام 1791م وفي هذه المعاهدة تعهدت الولايات المتحدة بأن تدفع ضريبة سنويا بمقدار 12000 سكوين وفي هذا يقول وليام شالر :"حينما اتسعت التجارة الامريكية وازدهرت زادت مطالب الجزائر وتنوعت في الوقت الذي كانت فيه الو م أ تبدي استعدادا للاستجابة إليها، لكي تتجنب انقطاع العلاقات الذي يؤدي إلى وقوع خسائر فادحة في تجارتها وفقدان لسمعتها السياسية"، في عام 1912 وقع طلاق بين الوم أ والجزائر حول بنود تنفيذ المعاهدة الخاصة بدفع الضريبة بين البلدين. (بوعزيز، 2009، ص 116)

2.3. العلاقات التجارية مع المغرب الإسلامي:

تميزت العلاقات التجارية الجزارية مع دو ل الجوار وبالتعاون والتضامن في سبيل تطوير السوق الخارجية المغاربية ومن بين هذه الدول:

1.2.3. العلاقات التجارية مع تونس :

تميزت العلاقات التجارية الجزائرية التونسية بالتعاون والإخاء فقد كانت الجزائر تستورد من تونس الأقمشة والمواشي والمحازم والعطور ويتم هذه المبادلات عن طريق القوافل التي تحميها وتسيرها قبائل مختصة في الميدان التجاري والتجارة مع تونس تركزت مع شر ق ايالة الجزائر بحكم الموقع الاستراتيجي، وكانت قسنطينة تنطلق منها قافلة تضم حوالي 300 بقلة الى تونس تحمل الجلود والتمور والمواشي وتستورد منها المصنوعات الأوروبية وبعض المنتوجات المحلية والأجنبية مثل : التوابل والأقمشة الحريرية.

بالاضافة إلى مناطق أخرى مثل الوادي والاغواط ورقلة وبسكرة وكانت هذه المناطق مشهورة بأسواقها التجارية من سوق الخير وكانت كل من الجزائر وتونس تعرض منتوجاتها المتمثلة في : البرانس البيضاء والسوداء والحايك بأنواعه والقشابية

...وغيرها من المنتوجات الجزائرية أما المنتوج التونسي تمثل في : الفؤوس والأحزمة واسرجة الخيل والتوابل والزيوت والعطور والسكر والقهوة والمجوهرات. (بوعزيز، 2009ن ص 140)

2.2.3. العلاقات التجارية مع المغرب الأقصى

كانت المبادلات التجارية قليلة وضئيلة نسبيا فمعصم المبادلات تتم بين وادي ميزاب وتلمسان ووهران أما أهم المواد المصدرة والمستوردة فهي نفسهتا مع تونس إلا أن كمية الجلود تأتي بنسبة كبيرة من المغرب الأقصى. (زبيري، 1975، ص 110)

3.2.3. العلاقات التجارية مع المشرق الإسلامي :

أهمها مصر علاقات ودية مع مصر حيث كان للجزائر وكلاء في مصر يسهترون على إدارة وتسيير الشؤون خاصة في مواسم الحج كما كان للاقتصاد دور هام أهمه توفير منتوج ملح البارود أما مصر فكانت تستورد من الجزائر الخيول والزيتون .

واشتغل الجزائريون كتجار في مصر والعمل على صناعة الأسلحة وأطلق عليهم لقب " أعيان التجار" كما حمل بعض المغاربة لقب الخوجا وهو لقب يطلق على كبار تجار المغاربة. (عبد الرحمان، 1990، ص 376)

4.2.3. العلاقات التجارية مع ممالك إفريقيا:

أهمها مالي والتشاد والنيجر والسنغال ومن مميزات هذه الدول أنها تتاجر السلع المحلية وتصدرها للمناطق المجاورة وكانت هذه القوافل تعبر شرق الجزائر وتمارس نشاطها التجاري بالصحراء الكبرى في ورقلة وعين صالح ووادي سوف.

أما المناطق الجنوبية مثل إقليم التوات الذي اشتهر بالتنوع ورخص السلع والبضائع وكانت قوافله تتوجه إلى السودان وتحمل القهوة والسكر والأسلحة والتمهر والحناء والشمة، وكان تجار "توات" يبادلونهم ريش النعام والعاج والأقطان. .(بوعزيز، 2009، ص 333)

4. خاتمة:

تعتبر الدراسات الاقتصادية وخاصة التجارية منها من بين أهم المواضيع التي تشغل الفكر الانساني عموما والمؤرخين خصوصا في الوقت الحالي، ذلك كون المؤرخ يغور في أعماق الماضي ليستحضر المعلومات، ويتفحص التجارب التي يمكن أن توصله إلى نتائج تفيد مجتمعه المعاصر، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة النشاط التجاري في مدينة الجزائر خلال العهد العثمانية أكثر فعالية من النشاط الصناعي والفلاحي، حيث كانت تتم على الصعيدين: الداخلي والخارجي والتي تجري داخل المدن بواسطة الأسواق الأسبوعية والسنوية وساعد على تعزيز هذه التبادلات التجارية بين الدول، وتمكنا في ختامها من رصد بعض النتائج والملاحظات والتي ويمكن استخلاصها في النقاط التالية، وهي:

- ❖ أن التجارة بمختلف أشكالها، كانت تحت مراقبة الإدارة، التي حققت بفضلها هدفين أساسيين على الأقل هما، إثراء خزينة الدولة بمختلف الضرائب والوسوم والمكوس المستخلصة، وإخضاع بعض القبائل الصحراوية والجبلية الممتنعة لسلطانها
- ❖ ساهمت التجارة في ازدهار المدن والأرياف في جوانبها، الاقتصادية والاجتماعية والعمرا نية، مما كان له انعكاس إيجابي على مستوى معيشة السكان.
- ❖ أن انتشار الأسواق عبر مختلف الجهات من البلاد، وتنقل الأشخاص والقوافل من منطقة إلى أخرى، قد شجع الإدارة على مد نفوذها إلى المناطق الداخلية البعيدة، وقد استلزم ذلك إنشاء الأبراج، وتنصيب الحاميات العسكرية بها، وكذا تجنيد الأعوان الإداريين والعسكريين لخدمة مصالحها وضمان أمن الطرقات.

❖ لعبت التجارة عن طريق أسواقها، دورا مهما في إحداث نوع من التقارب بين القبائل والدول المختلفة، مما ساعد على تبادل الأفكار والتجارب والمعرفة.

ومما يلا حظ في إطار التبادل التجاري أن أسلوب ضخ الامتيازات التجارية للدول الأوروبية والتجار الأجانب والسماسرة اليهود أدى إلى إلحاق أضرار بليغة بالنشاط التجاري وأثار سلبية على القدرة الاقتصادية لولايات المغرب العثمانية وأدى إلى توتر وصراعات مزمنة بسبب اختلاف الرؤى، فقد نظر الأجانب على أنها حقوق مكتسبة بينما اعتبرها الحكام العلمانيين تسهيلات تجارية تخولهم للبيع والشراء.

5. قائمة المراجع :

1.أبو القاسم سعد الله. (1982). محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال) (المجلد د ط). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

2.أحمد توفيق المدني. (2016). هذه هي الجزائر. القاهرة: ملتمزمة للنشر، مكتبة النهضة المصرية.

3.أرزقي شويتام. (2009). المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني(926-1245هـ/1830-1519م). الجزائر: دار الكتاب العربي .

4.الحاج احمد الشريف الزهار. (1974). مذكرات احمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجرائر. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

5.المنور مروش. (2009). دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة، الأسعار والمداخيل (المجلد ج1). الجزائر: دار القصبة للنشر.

6.المهدي بوعبدلي. (2013). تاريخ المدن، تق، عبد الرحمان دويب (المجلد 1). الجزائر: عالم المعرفة لنش.

7.حسان خوجة. تاريخ بايات وهران. الجزائر: المكتبة الوطنية الحامة.

8.حسان كشرود. (2007-2008). رواتب الجند وعامة الموظفين واوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659الى1830 م، مذكرة الماجستير في تاريخ الحديث. الجزائر: جامعة منتوري، قسنطينة.

9.حمدان بن عثمان خوجة. (2005). المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري. الجزائر: مؤسسة الوطنية للفنون المطبعة.

10. حنيفي هلايلي. (2008). أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني. الجزائر: دار الهدى.

11. خليفة حماش. (2006). الاسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. الجزائر: جامعة منتوري، قسنطينة.

12. زوليخة سماعيلي. (2013). تاريخ الجزائر إلى الفترة ما قبل الاستقلال (المجلد ط 1). الجزائر: دار دزاير أنفو.

13. شريفة طيان. (1990-1991). ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية. الجزائر: جامعة الجزائر.

14. شوكت باموك. (2005). التاريخ المالي للدولة العثمانية، تع عبد اللطيف الحارس. بيروت: المدار الإسلامي.

15. صالح عباد. (2005). الجزائر خلال الحكم التركي 1548 - 1830. الجزائر: دار هومة للنشر.

16. عائشة غطاس. (2000-2001). لحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1830-1700م مقاربة اجتماعية- اقتصادية، ج1 ،أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث. الجزائر: جامعة الجزائر.

17. عبد االله بن محمد الشويهد. (2012). قانون أسواق مدينة الجزائر) 1705-1695م(، تح، تع، تق ناصر الدين سعيدوني. الجزائر: البصائر للنشر،.

18. عبد الرحيم عبد الرحمان. (1990). مصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي (المجلد د ط). مصر: الهيئة العامة للملكية المصرية.

19. عبد القادر حليمي. (مارس - أفريل، 1972). القروض والنقود في مدينة الجزائر اثناء العهد التركي". مجلة الأصالة .

20. عبد الكريم جودت. (2011). الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (10-9م). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعة.

21. فلة قشاعي. (1989-1990). النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني ،1837-1771رسالة ماجستير في التاريخ الحديث. الجزائر: جامعة الجزائر.

22. محمد العربي زبيري. (1975). مدخل إلى تاريخ المغرب (المجلد د ط). الجزائر: مطبعة بن بوالعيد.

23. محمد بن يوسف الزياني. (1978). دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق المهدي بوعبدلي. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

24. مسلم بن عبد القادر. (1974). أنيس الغريب والمسافر ، تحقيق وتقديم رابح بونار . الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

25. ناصر الدين سعيدوني. (جانفي، 1977). الخزينة الجزائرية 1800-1830. المجلة التاريخية المغربية .

26. ناصر الدين سعيدوني. (1985). النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

27. ناصر الدين سعيدوني. (2013). تاريخ الجزائر في العهد العثماني (المجلد 1). الدزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع.

28. ناصر الدين سعيدوني. (1986). دراسات في الملكية العقارية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
29. ناصر الدين سعيدوني. (2018). ورقات جزائرية دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني. الجزائر: دار البصائر.
30. ناصر الدين سعيدوني، و المهدي بوعبدلي. (1984). الجزائر في تاريخ العهد العثماني. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
31. وليام شالر. (1982). مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر ،1824-1816تعر: إسماعيل العربي. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.
32. يحي بوعزيز. (2009). علاقات الجزائر الخارجية مع ممالك أوروبا (1500م - 1830 م) (المجلد د ط). الجزائر: دار البصائر.
33. يوسفي صرهودة. (2004-2005). : معاملات ومبادلات اقتصادية في قسنطينة اواخر العهد العثماني،ذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر. الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة.
34. Rozet, M. (1833). Voyage dans la régnce d'Alger (Vol. 1). Paris: libraire editeur.
35. Venture De paradis. (1837). Alger du18 siècle. Paris: edte bibliothèque nationale.